وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر- بسكرة - "شتمة"

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق – أولى جذع مشترك

موضوع البحثْ:"أساس التنظيم السياسي في الديموقراطية الحرة الغربية"

(ماهية الفصل بين السلطات عند أفلاطون ,أرسطو,جون لوك ,مونتسكيو ,روسو ,ومشاكل تطبيقه)

من إعداد الطالبتين: تحت إشراف الأستاذ:

\_ بسكري منير

\_ مستاوي حواء

\_ رحماني حورية

\_ الفوج 25 10/03/2020

مقدمة: يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من المبادئ التي تقوم عليها الدولة المعاصرة فمعظم الفقه يعتبر هذا المبدأ من شروط تحقيق الدولة القانونية ومن أهم ضمانات حماية الحقوق والحريات العامة للإنسان ولقد كان موضوع تقسيم الوظائف في الدولة محل اهتمام العديد من الفلاسفة والفقهاء منذ العصور القديمة ولا يزال ,ومع ظهور مفهوم الدولة الحديثة القائمة على الديموقراطية رأينا مايعرف بتقسيم السلطات ,بناء على ما جاء في النداءات المعروفة في أوروبا المطالبة باشتراك الشعب في حماية السلطة وتوزيعها على هيئات مختلفة وذلك لمنع الطغيان والاستبداد.

وفي دراستنا هذه سنتطرق لموضوع أساس الانظمة الحرة الغربية ألا وهو مبدأ الفصل بين السلطات والذي يتضمن توزيع وظائف الدولة وسلطاته على هيئات ومؤساسات مستقلة عن بعضها في مباشرتها لمهامها ,ولقد اختلف تطبيق هذا المبدأ في الدول حسب تفسير العلاقة التي تنشأ بين السلطات العامة في الدولة فمنها من أخذت بمبدأ الاستقلال التام بين سلطاتها وهناك من أخذت بنظام التعاون بين السلطات وذلك بقيام علاقة تعاون ورقابة متبادلة بينه

ا ,ومنه يمكننا التمييز بين نظامين سياسيين هما النظام الرئاسي والنظام البرلماني إضافة إلى نظام ثالث هو نظام الجمعية الذي يقوم على إدماج السلطات أي تبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية.

فماهو مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات؟ وأين وكيف نشأ؟ وماهي صوره ومشاكل تطبيقه ؟

لمعالجة هذا الإشكال قمنا بتقسيم بحثنا إلى مبحثين كما هو موضح في الخطة الآتية:

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول:مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات ونشأته.

المطلب الأول:مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات.

المطلب الثاني:نشأة مبدأ الفصل بين السلطات

الفرع الأول:في الفكر السياسي القديم

الفرع الثاني:في الفكر السياسي الحديث

المبحث الثاني:صور مبدأ الفصل بين السلطات والمشاكل التي تواجه تطبيقه

المطلب الأول:صور مبدأ الفصل بين السلطات

الفرع الأول:الفصل المرن (النظام الأوروبي)

الفرع الثاني:الفصل الجامد (النظام الأمريكي)

المطلب الثاني:المشاكل التي تواجه تطبيق هذا المبدأ

خاتمة

قائمة المراجع

المبحث الأول:مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات ونشأته

المطلب الأول:مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات

"يعني هذا المبدأ إسناد خصائص السيادة في الدولة إلى هيئات مختلفة ومستقلة أي عدم تركيز سلطات الدولة في يد واحدة بل يجب توزيعها"(1): حمدى عطية مصطفى عامر – الوجيز في النظم السياسية – مكتبة الوفاء القانونية – طبعة أولى – مصر – 2016 – صفحة 691.

, وهذا الفصل يتم بين السلطات العليا في أي دولة والتي تتمثل في السلطة التشريعية ,السلطة التنفيذية والسلطة القضائية أي سلطة صنع القانون وسلطة تنفيذه وسلطة الفصل في الخلافات الناشئة عن مخالفة أحكامه

ويقوم هذا المبدأ على دعامتين هما: (التخصص الوظيفي ,الاستقلال العضوي) حيث تمارس كل هيئة وظيفة ومهام محددة في اختصاصها ولا تقوم أي هيئة بالتدخل في شؤون هيئة أخرى

فإذا كان من دعائم هذا المبدأ الاستقلال العضوي هذا لايمنع وجود تعاون متبادل بين السلطات وهذا ماهو مطبق في الواقع السياسي الغربي مع وجود تفاصيل أخرى.

المطلب الثاني:نشأة مبدأ الفصل بين السلطات

ظهر مبدأ الفصل بين السلطات نتيجة التطور التاريخي الطويل لهذا فلقد ميزنا بين نشأته الأولى في الفكر السياسي القديم وبين تطور مفهومه في الفكر السياسي الحديث

الفرع الأول:في الفكر السياسي القديم

وجد هذا المبدأ أصله في الفلسفة الإغريقية وظهر على لسان أفلاطون وأرسطو حيث تحدث كل منهما في كتابه عن أهمية توزيع وظائف الدولة على عدة هيئات وعدم حصرها في هيئة واحدة

عند أفلاطون:(427-347 ق.م) قام الفيلسوف اليونانيأفلطون بتقسيم وظائف الدولة على ستة 6 هيئات كما جاء في كتابه 'القوانين' وهي:

\_مجلس السيادة مكون من 10 أعضاء تشرف على شؤون الحكم

\_مجلس الشيوخ المنتخب يقوم بمهام الإدارة والتشريع

\_جمعية كبار المشرعين وكبار الحكماء تشرف على حسن تطبيق الدستور

\_هيئة حل المنازعات تقوم بالفصل في النزاعات

\_هيئة البوليس وهيئة الجيش حفظ الأمن الداخلي والخارجي

\_هيئات تنفيذية وتعليمية تقوم بمهمة إدارة مرافق الدولة

لقد كان يرى أن تقسيم الوظائف في الدولة يمنع الاستبداد بالسلطة كما يمنع الإضطرابات والثورات التي تقوم للتمرد على هذا الاستبداد

عند أرسطو:(384-322 ق.م) كذلك قسم أرسطو في كتابه 'السياسة' وظائف الدولة إلى ثلاث 3 وهي

\_وظيفة المداولة أو السلطة التداولية مهمتها فحص المسائل العامة كالسلم والحرب ,عقد المعاهدات ,أحكام الإعدام ,انتخاب الحكام وتشريع القوانين التي هي من اختصاص المجلس العام (جمعية الشعب)

\_وظيفة الحكم وإصدار الأوامر أي أن تنفيذ القوانين وهي من اختصاص الحكام وكبار الموظفين المعينين من قبل المجلس العام

\_وظيفة العدل (القضاء) مهمتها تطبيق القانون والفصل النزاعات تقوم بها المحاكم

الفرع الثاني:في الفكر السياسي الحديث

جاء فلاسفة وفقهاء الفكر السياسي الحديث بفكرة توزيع وتقسيم السلطات وهي فكرة حديثة بالنسبة لفكرة توزيع الوظائف فقد ظهرت بظهور الدولة الحديثة وهي تعني تعدد الهيئات الحاكمة لأن " السلطة في المجتمعات القديمة كانت حقا شخصيا للحاكم وهو مصدرها "(2):قروف محمد أكلي – دروس في الفقه الدستوري والنظم السياسية – دار الخلدونية – طبعة منقحة – الجزائر – 2006 – صفحة 181

إذن فهذه الفكرة والمبدأ على حد سواء حديثين نسبيا يرجعان إلى فكر 'جون لوك' و'مونتسكيو' و'روسو' كما اعتنقه

'كورومويل' بعد استيلائه على السلطة في انجلترا ووجدت الثورة الفرنسية في المبدأ وسيلة للتخلص من السلطة المطلقة للملوك الذين كانوا يجمعون في قبضتهم السلطات الثلاث

عند جون لوك:يعتبر لوك من أوائل المفكرين الذين اهتموا بالكتابة عن مبدأ الفصل بين السلطات وقد فصل أفكاره في كتابه 'الحكومة المدنية' والذي وضعه أعقاب الثورة في انجلترا عام 1688م وتقوم رؤيته على تقسيم وظائف الدولة بين أربع 4 سلطات هي:

\_السلطة التشريعية وظيفتها سن القوانين

\_السلطة التنفيذية وظيفتها تنفيذ القوانين والمحافظة على الأمن الداخلي

\_السلطة الأتحادية وظيفتها إعلان الحرب وتقرير السلام ,عقد المعاهدات ومباشرة الشؤون والعلاقات الخارجية

\_سلطة التاج وظيفتها مباشرة الحقوق والامتيازات الملكية

لم يهتم لوك في تلك الفترة بالسلطة القضائية لأنه لم يكن لها ضمانات تكفل لها الاستقلال والحياد وكان يعتبرها ضمن السلطة التنفيذية وجزء منها

ولقد اعتمد لوك في تبريره لمبدأ الفصل بين السلطات على حجتين 'الحجة العملية والمنطقية ' فهو يرى أن السلطة التنفيذية يجب تواجدها بصفة دائمة ومنتظمة حتى يمكن تنفيذ القوانين بصفة مستمرة ,أما السلطة التشريعية لايستلزم وجودها باستمرار لأن الدولة لاتحتاج إلى قوانين كل يوم ولكنها تحتاج التنفيذ كل يوم

أما الحجة الثانية فهي 'الحجة النفسية والفنية' يرى أن تركيز السلطتين التسريعية والتنفيذية في يد واحدة يؤدي ألى الاستبداد والظلم حيث أن الإنسان يميل بطبعه للاستغلال مالم يوجد رادع لسلطته لذلك يجب توزيع السلطات لتراقب بعضها ويؤكد لوك أن الشعب هو مصدر جميع السلطات

عند مونتسكيو: هو قاضي وفيلسوف سياسي ومفكر فرنسي (1689-1755)" يعد أول من أبرز مبدأ الفصل بين السلطات بشكل واضح حيث قدمه بصياغة دقيقة وحدد معالمه وضوابطه في مؤلفه الشهير 'روح القوانين' وذلك عام 1748"(3)

عذاري سالم محمد الصباح – الموازنات الدستورية لممارسة الوظيفة التشريعية بين البرلمان والسلطة التنفيذية – دار النهضة العربية – مصر – 2015 – صفحة 100

رغم أنه ليس أول القائلين فيه ألا أنه نسب أليه حيث قال أن للسيادة ثلاث خصائص وهي ثلاث سلطات مختلفة : السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية

السلطة المنفذة للقانون العام أي السلطة التنفيذية والسلطة المنفذة للقانون الخاص أي السلطة القضائية الأولى تضع القوانين في أي وقت بصفة دائمة أما الثانية فتقوم بإعلان الحرب والسلم وتبعث السفراء للدول الأجنبية وتستقبل سفراءهم وتسهر على الأمن في الداخل والخارج وأما السلطة الثالثة هي التي تعاقب على الجرائم وتفصل في دعاوى الأفراد

إن الفصل بين السلطات هو الوسيلة الوحيدة التي تكفل احترام القوانين وتطبيقها تطبيقا صحيحا وكتب في هذا السياق 'إذا كانت السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في يد شخص واحد أو هيئة واحدة انعدمت الحرية ,إذ يخشى أن يسن ذلك الشخص أو تلك الهيئة قوانين جائرة لينفذها بطريق ظالم ,كما تنعدم الحرية إذا لم تكن سلطة القضاء منفصلة عن سلطة التشريع وإذا كانت السلطة القضائية متحدة مع مع السلطة التنفيذية فإن القاضي سيكون طاغيا'

عند روسو: لقد اختلف روسو عن الفلاسفة السابقين في نظرته لمبدأ الفصل بين السلطات حيث يرى أنه من الضروري فصل السلطة التشريعية الممثلة لسيادة الشعب عن السلطة التنفيذية التي هي وسيلة للربط بين الشعب والسلطة التشريعية و"يعتبرها روسو تابعتة وخادمة له مهمتها تقتصر على التنفيذ فقط ويحق للشعب مراقبتها وعزلها"(4):حسن نافعة – مبادئ علم السياسة – دار الكتاب الحديث – طبعة أولى – مصر – 2016 – صفحة 157

أي أن وجود هيئة تنفيذية لايعني الفصل بين السلطات وإنما مجرد تقسيم عمل أو فصل بين الوظائف أما بالنسبة للهيئة القضائية فإنه يرى ضرورة وضعها في يد هيئة خاصة تخضع للسلطة التشريعية

المبحث الثاني:صور مبدأ الفصل بين السلطات والمشاكل التي تواجه تطبيقه

المطلب الأول : صوره

ارتبط مبدأ الفصل بين السلطات بالديموقراطية الغربية الحرة حيث أن نوع النظام السياسي المطبق في الواقع يتحدد بنوع الفصل بين سلطات الدولة الثلاث ممثلا في الفصل الجامد وأحسن مثلا عنه هو النظام الأمريكي وأما الفصل المرن وأحسن مثال عنه هو النظام الأوروبي المطبق تحديدا في بريطانيا

الفرع الأول: النظام الأمريكي (النظام الرئاسي)

يقوم هذا النظام على الفصل التام والمطلق بين السلطات العامة في الدولة فكل هيئة مستقلة عن الأخرى إلى أقصى حد ممكن بحيث لايوجد أوجه للتعاون والرقابة بينها ,تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مثالا حيا لهذا النظام فمواد الدستور الأمريكي تقيد اختصاص كل هيئة من الهيئات الثلاث بوظيفتها مما يحقق فصلا جامدا بينها يمنع تدخل كل هيئة منها في عمل غيرها

الفرع الثاني: النظام الأروبي (النظام البرلماني)

يعتبر النظام البرلماني الصورة الصحيحة والنموذج المعبر عن مبدأ الفصل بين السلطات بمفهومه السليم والقائم على التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات العامة للدولة ,فهو يقوم على أساس الفصل المرن والتوازن خاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وأحسن مثال عنه هو بريطانيا (انجلترا) فلقد كانت مهده ونشأته ويوجد في العالم اليوم العديد من الدول التي تتبناه

المطلب الثاني: مشاكل تطبيق هذا المبدأ

"يرى بعض الفقهاء أن تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات غير ممكن لأن خصائص السيادة كأعضاء الجسم متصلة ببعضها اتصالا طبيعيا إذ لايمكن فصلها واسنادها إلى هيئات مختلفة مستقلة"(5):حمدى عطية مصطفى عامر – مرجع سابق – صفحة709

كي لا يقضي هذا الفصل على وحدة الدولة وتعطيل أعمالها وتعريضها للخطر فهي بحاجة إلى قيادة واحدة مركزة خاصة في أوقات الأزمات

يساعد هذا المبدأ أفرع الحكومة الصغيرة والمحدودة على التخلص من المسؤولية عبر المنافذ المتعددة الناتجة عن مهامها ووظائفها المحددة فهو يشجع كل هيئة على التهرب وإلقاء عاتق المسؤولية على الهيئات الأخرى وبالتالي يصعب معرفة الجهة المسؤولة في الدولة

يعتبر مبدأ وهمي لا يمكن تحقيقه في الواقع ,لأنه لابد من تعاون السلطات مع طغيان إحداها على الأخريين و تسيطر عليهما مهما أحكم الدستور الفصل بينها ولقد كثرت الاستثناءات على مبدأ فصل السلطات حتى كادت تقضي عليه

السيادة غير قابلة للتجزئة أي أنه لايمكن توزيعها بين هيئات مختلفة فالمظهر الوحيد للسيادة يرتكز في السلطة التشريعية وهذه السلطة يجب أن تباشر من قبل الشعب وحده

إن الأخذ بهذا المبدأ يؤدي إلى هدم وحدة الدولة

ترجع مبررات المبدأ إلى اعتبارات تاريخية حيث كان الغرض منه إنتزاع السلطة التشريعية من يد الملوك للحد من سلطانها المطلق وقد تحقق الغرض و أصبح المبدأ عديم الفائدة

في الواقع إن هذه الإنتقادات موجهة إلى الإسراف في الفصل بين السلطات فمن الفقهاء من إعتبره مبدآ جامدا من المبادئ القانونية وليس مجرد قاعدة من القواعد السياسية المرنة فالمدلول الحقيقي لمبدأ الفصل بين السلطات هو ان تكون متساوية و متوازية و مستقلة فلا تستطيع إحداها أن تستبد بالأخرى او أن تستقل وجدها بالسلطة مع قيام التعاون و نوع من الرقابة لذلك يعتبر هذا المبدأ بمفهومه الصحيح عماد الديمقراطية فهذه الأخيرة عدو لتركيز السلطة في يد واحدة

خاتمة: على ضوء ماتقدم نستخلص أن مبدأ الفصل بين السلطات مصطلح حديث نسبيا تطور تاريخيا ولقد تعرض لتفسيرات متناقضة في تطبيقه هي التوازن والمرونة ونقيضهما الفصل الجامد والمطلق هذا الأخير الذي عرض المبدأ للإنتقادات من الفقهاء والسياسيين إلا أن كل ما وجه إليه لا أساس له من الصحة لأن المقصود من هذا المبدأ هو الفصل مع التعاون المتبادل والرقابة أيضا ,بهذا القدر نكون قد استطعنا الإلمام بجميع عناصر بحثنا المتواضع ونرجوا أن نكون قد أوصلنا الفكرة التي يقوم عليها وفصلنا فيها

قائمة المراجع:

\_الكتب:

1\_حسين نافعة - مبادئ علم السياسة – دار الكتاب الحديث – مصر – 2016

2\_حمدى عطية مصطفى عامر – الوجيز في النظم السياسية – مكتبة الوفاء القانونية – طبعة أولى – مصر – 2016

3\_قروف محمد أكلي – دروس في الفقه الدستوري والنظم السياسية – دار الخلدونية – طبعة منقحة – الجزائر – 2006

4\_عذاري سالم محمد الصباح – الموازنات الدستورية لممارسة الوظيفة التشريعية بين البرلمان والسلطة التنفيذية – دار النهضة العربية – مصر – 2015